

Distr.: General
13 March 2012
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية قدمت ترشيحها في
تموز/يوليه ٢٠٠٩ للمشاركة في انتخابات عام ٢٠١٢ لنيل العضوية في مجلس حقوق
الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية ممتنة أن تتفضلوا، في إطار
التحضير لهذه الانتخابات، بإدراج ترشيح جمهورية فنزويلا البوليفارية تحت بند جدول
الأعمال المعنون "انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب
ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان".

وفي هذا الصدد، تشرف حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تقدم طيه خطيا
التزاماتها وتعهداتها الطوعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا لقرار الجمعية العامة
٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر المرفق)، وترجو ممتنة أيضا تعميمها على
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(توقيع) خورخي فاليرو
السفير

* A/67/50.



ترشيح جمهورية فتزويلا البوليفارية لعضوية مجلس حقوق الإنسان

الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

الالتزامات والتعهدات الطوعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

الإجراءات العامة التي اتخذتها جمهورية فتزويلا البوليفارية في سبيل تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وإعمالها

إن جمهورية فتزويلا البوليفارية دولة ديمقراطية تقوم على الرعاية الاجتماعية وسيادة القانون والعدالة. ويحكمها دستور سياسي حديث العهد، يصنف ضمن الدساتير الأكثر تقدما على نطاق العالم. فدستور فتزويلا يضمن حقوق الإنسان بصورة شاملة، ذلك أنه بفضل ديمقراطية فتزويلا الفعلية القائمة على المشاركة، وتشجيعها لمناقشة الأفكار على أوسع نطاق وبشكل تعددي، فقد دأبت على تنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكفالة ممارسة الحقوق المدنية والسياسية. وعلى هذا المنوال، تعمل دولة فتزويلا على تشجيع احترام وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان بوصفها حقوقا عالمية وغير قابلة للتجزئة، وذلك في القانون وعلى أرض الواقع.

وتقدّر جمهورية فتزويلا البوليفارية إنشاء مجلس حقوق الإنسان حق قدره، وكذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تقع ضمن الإطار المؤسسي الجديد للمجلس، والتي أجرت استعراضا لفتزويلا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حرصت خلاله فتزويلا على الإعداد للعملية بشكل موسع وتعددي ومتواصل؛ ومن ثم، فبالنسبة لفتزويلا، اتسم الاستعراض الدوري الشامل بطابع شعبي عميق، وأسهم في إرساء أسس حقوق الإنسان كافة، وغدا محورا مشتركا يرفد السياسات العامة وأداة في يد الشعب للتقييم والمساءلة الدائمين من حيث مراعاة تلك الحقوق وإعمالها.

ولقد اقتضى إعداد التقرير القطري الأول بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل تشكيل فريق عامل مشترك بين المؤسسات ويعمل داخلها، يتألف من جميع أجهزة السلطة العامة. وأدت هذه العملية إلى إجراء مشاورات اجتماعية واسعة النطاق، أفضت إلى قيام هيئات دائمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بمشاركة منظمات العمل الاجتماعي، والمجالس البلدية، والمنظمات غير الحكومية. وقد اكتملت هذه التجربة بشكل دائم بإعداد شتى التقارير لتقديمها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وفقا للاتفاقيات أو البروتوكولات المصدق عليها في مجال حقوق الإنسان، وهي تقارير قدمتها فتزويلا بالفعل أو بصدد تقديمها قبل حلول شهر تموز/يوليه ٢٠١٢؛ وأفضت العملية أيضا إلى إقامة

منتدى لتقديم المعلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في فنزويلا بصورة شفافة، من خلال إنشاء بوابة www.epuvenezuela.gob.ve.

وبالمثل، قطعت جمهورية فنزويلا البوليفارية أشواطاً كبيرة في مجالي التنمية ونوعية الحياة، حيث شهدت انخفاضاً في نسبي الفقر وعدم المساواة على امتداد اثنتي عشرة سنة الماضية. والعمل جارٍ لتنفيذ سياسات عامة ترمي إلى القضاء على الفقر على أساس مبادئ الشمول، والمجانبة، والإدماج، والمساواة، والتضامن، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، التي برزت بقوة في البرامج الموضوعة لصون كرامة الأطفال والمراهقين، ذكورا وإناثا، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن.

وعلى المنوال نفسه، وضعت فنزويلا نظاماً حقيقياً لحماية السكان الأصليين والشعوب المتحدرة من أصول أفريقية، نظاماً يعترف بإسهامات التراث الهندي والأفريقي الفنزويلي في صوغ هويتنا ومؤسستنا الاجتماعية الأساسية، ويقدر تلك الإسهامات. ويتكامل هذا النظام مع آليات المشاركة السياسية على جميع المستويات، التي تكفل التمثيل الدائم للسكان الأصليين في الجمعية الوطنية. وتندرج جهود الدولة الفنزويلية ضمن إطار التوجه الدولي الذي يعترف دستورياً بحقوق هذه الشعوب باعتبارها حقوقاً محددة وأصلية، تجسّد طابع تعدد الأعراق والثقافات واللغات الذي يميزنا كمجتمع.

ويمكن الوقوف على الإنجازات التي حققتها الدولة الفنزويلية في مجال حقوق الإنسان من خلال مؤشرات مثل تخفيض عدد الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع، حيث هبطت نسبتها من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٠. وبفضل هذه السياسة الفعالة في مجال بسط العدالة، نجحت الدولة الفنزويلية في بلوغ الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتمثل في خفض عدد الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع بمقدار النصف. فقد تجاوز حجم استثمار فنزويلا في المجال الاجتماعي على مدى العشر سنوات الأخيرة أربع مائة بليون دولار.

وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية، تجدر الإشارة إلى أن السياسات التي تنتهجها الدولة الفنزويلية في مجال الصحة تحكّمها مبادئ الشمول والإنصاف والتضامن والمجانبة والمشاركة والتعدد العرقي والثقافي الهادف. ففي عام ٢٠٠٣، وضعت خطة لتوفير الرعاية الصحية الأولية دون أي تكلفة للسكان (بالجنان)، اسمها "Misión Barrio Adentro"، وبفضل هذه الخطة صار ٢٤ مليون فنزويلي، الذين يمثلون ٨٠ في المائة ونيّف من عدد السكان، يستفيدون من التغطية الصحية الموفرة في ما مجموعه ١٣ ٥١٠ مراكز للصحة العامة، وهو رقم أخذ في الازدياد بحسب الأمراض والتخصصات الموفرة في المستويات العليا من الخدمات الصحية المتخصصة.

وفي مجال الحقوق المدنية، تعمل الدولة الفنزويلية تدريجياً على ضمان حرمة الحق في الحياة، باعتباره أساساً للتمتع بالحقوق الأخرى وممارستها، وذلك بحظر عقوبة الإعدام صراحة. وتمتد الحماية المعززة التي يوفرها هذا الحق من لحظة الحمل لتشمل دورة الحمل وصحة الأم والطفل، لغاية اكتمال نمو الإنسان. وأدى ذلك إلى خفض معدل وفيات الأطفال عند الولادة، إذ بلغ ١٣,٩ لكل ١٠٠٠ مولود في عام ٢٠٠٨، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة ليصل إلى ٧٣,٩٤ عاماً.

أما فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء، فإن دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية يضمن بصورة تامة آليات التحقيق والدعم القضائي والإجراءات القضائية بغية كفالة احترام حقوق الإنسان، ولا أدل على ذلك في هذا السياق من الحماية المكفولة بحكم الدستور، التي يشكّل تطوورها على صعيد الاجتهاد القضائي دليلاً دامغاً على مدى كفايتها وفعاليتها في حماية حقوق الإنسان، ويضاف إلى ذلك تعزيز مكتب المدعي العام للجمهورية، وأجهزة الشرطة المكلفة بالتحقيق، وإنشاء الشرطة الوطنية البوليفارية.

وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية على أنها طرف في الصكوك الدولية التالية المعنية بحقوق الإنسان:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية حقوق الطفل
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة
- وبالمثل، وقعت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤخرًا الصكوك الدولية التالية المعنية بحقوق الإنسان:
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١ تموز/يوليه ٢٠١١).
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).
- اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).
- والتزاما من جمهورية فنزويلا البوليفارية بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالنظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإنها تحرص على تبيان التزاماتها وتعهدها في إطار ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

١ - على الصعيد الدولي

التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته وآلياته الخاصة في إطار النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تلتزم جمهورية فنزويلا البوليفارية بتعميق التعاون مع المجلس سعيا إلى توطيد دوره كهيئة تتسم بالشفافية والكفاءة والموضوعية والوفاء للمبادئ الحقة التي تسند حقوق الإنسان، بما يسهم في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

وترى فنزويلا أن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هي حجر الزاوية الذي يسند النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفنزويلا مستعدة لإجراء حوار حقيقي وبناء مع المقررين الخاصين والخبراء المستقلين والممثلين الخاصين للإجراءات المواضيعية، الذين يعتمدون النزاهة والموضوعية منطلقا لعملهم، لا غاية لحفظ التماسك أو قيادا إضافيا على الولايات التي أذنت بها الدول. وفنزويلا تولي أهمية قصوى لما يضطلعون به من أعمال في مجال التشجيع والتعاون للمساعدة في التغلب على أوجه القصور أو التعامل مع الحالات العصبية في مجال حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، مع احترام سيادة الدول واستقلالها احتراما تاما.

المساهمة في المبادرات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق توفير الدعم في مجال الموارد البشرية والتقنية والمالية

ساهمت فتزويلا طوعا في توفير التمويل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الدولي، عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتحديدًا للجنة مناهضة التعذيب، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للشعوب الأصلية، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لمكافحة جميع أشكال الرق المعاصرة، والصندوق الاستئماني المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري، والمعهد الدولي للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو.

تنسيق العمل مع مكتب الأمم المتحدة في فتزويلا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قدم مكتب الأمم المتحدة في فتزويلا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مساعدة تقنية مشتركة مهمة. ويجري حاليا تنفيذ مشروع لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، يقع ضمن إطار الاتفاق المعني بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، الذي يركز في المدى المتوسط على إقامة نظام شامل يتيح إعداد التقارير ذات الصلة بصورة دائمة وفي حينها.

متابعة الالتزامات المنبثقة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاستعراض الدوري الشامل

تلتزم جمهورية فتزويلا البوليفارية بالامتثال للالتزامات الناشئة عن العهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قامت فتزويلا بوضع سياسة منهجية للاستجابة الفعالة للتقارير الدورية المقدمة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والتقارير المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة نتائج تلك التقارير، وتهدف هذه السياسة إلى تنفيذ نظام لتحليل البيانات وإعداد التقارير في الوقت المناسب بغرض تقديمها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

وستقدم فتويلا قبل حلول تموز/يوليه ٢٠١٢ التقرير ٣ عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والتقرير الموحد ١٩ و ٢٠ و ٢١ عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والتقرير ٤ عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والتقرير ٣ و ٤ و ٥ عن اتفاقية حقوق الطفل؛ وتوجد هذه التقارير قيد التنقيح توطئة لعرضها على اللجان المختصة.

وتكتملة لجهود الدولة الفتزويلية في هذا المجال، قدمت رسميا إلى أمانة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ٥ تموز/يوليه ٢٠١١، التقرير الأساسي المقدم من جمهورية فتزويلا البوليفارية إلى هيئة لجنة حقوق الطفل المنشأة بمعاهدة، وذلك في إطار البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والتقرير الأساسي المقدم من جمهورية فتزويلا البوليفارية في إطار البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وعلى المنوال نفسه، قدمت في التاريخ نفسه الوثيقة الأساسية المشتركة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من تقارير جمهورية فتزويلا البوليفارية.

٢ - على الصعيد الإقليمي

تدعم جمهورية فتزويلا البوليفارية عملية الإصلاح العميق التي لا بد من إجرائها لنظام دول أمريكا اللاتينية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، نظرا لافتقاره إلى الشفافية والموضوعية. فهي تسعى إلى النأي بهذا النظام عن العمل الانتقائي وازدواجية المعايير وعدم احترام سيادة بعض الدول الأعضاء.

وبالمثل، تتابع فتزويلا باهتمام كبير الأشكال الجديدة للعلاقات مع وبين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال حقوق الإنسان، وتعتزم أن تساهم فيها بشكل حثيث، ويشمل ذلك تشجيع قيام كتلة جيوسياسية إقليمية، تنبثق جداول أعمالها وأساليب عملها من رؤية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنأى عن أي قيود يملها جدول الأعمال الدولي لأي سلطة أو كتلة من خارج المنطقة؛ وترتكز علاقاتها على أساس التعاون والتكامل والتضامن والندية واحترام السيادة، بما يخدم توازن القوى بين الكتل الإقليمية ودول الجوار ويسهم في بناء نظام متعدد الأقطاب. ومن الأمثلة الدالة على هذا الشكل من العلاقات، تجدر الإشارة إلى تجارب التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية - معاهدة التجارة بين الشعوب، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد أخذت هذه الرؤية الجديدة تشمل تدريجياً المواضيع الهامة المدرجة في جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان، حيث كانت مشار نقاش في إطار هذه المحافل الإقليمية وبات من المتوقع أن تتمخض عن تحديد التعاريف المتصلة بها في المدى المتوسط.

وفي هذا الصدد أيضاً، كررت الأطر الجديدة المتعلقة بوحدة الشعوب وإدماجها تأكيد التزامها حيال مجلس حقوق الإنسان وآلياته، واقتрحت دول المنطقة تشجيع تبادل الخبرات الوطنية في إعداد وتقديم التقارير إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها أداة فعالة للنظر في حالة حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع البلدان على قدم المساواة، وفقاً لالتزامات كل بلد على حدة. وتتعهد فتزويلا بالعمل من أجل صون سلامة هذه الآلية وموضوعيتها وتوازنها. وتأخذ هذه البيانات في الحسبان احترام التنوع والهوية الثقافية لشعوب المنطقة.

٣ - على الصعيد الوطني

تلتزم جمهورية فتزويلا البوليفارية باتخاذ المبادرات التالية خلال فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان:

- مواصلة ترسيخ النظرة إلى حقوق الإنسان باعتبارها محورا شاملا لجميع السياسات العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان واحترامها على جميع المستويات الحكومية، وفقاً لما ينص عليه دستور جمهورية فتزويلا البوليفارية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان المصدق عليها على النحو الواجب
- ترى جمهورية فتزويلا البوليفارية أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وأنه يخول كل إنسان وجميع الشعوب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، بما يتيح تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالكامل، والمساهمة في هذه التنمية والتمتع بثمارها. وفي هذا الصدد، تلتزم الدولة الفتزويلية بمواصلة تنفيذ وتطوير البرامج الاجتماعية التي وضعتها الحكومة الوطنية، المسماة "Misiones sociales"، والرامية إلى أعمال حقوق السكان بشكل دائم في مجالات الصحة والعمل والتعليم والغذاء والمساعدة الاجتماعية والتنمية العلمية والتكنولوجية والأمن العام
- العمل على إصدار القانون الأساسي الجديد لمكافحة التمييز العنصري والتشجيع على إنشاء معهد مكافحة التمييز العنصري، المنصوص عليه في هذا القانون، الأمر الذي سيؤدي إلى إحياء روح ومبادئ إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية

والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، اللذين اعتمدا في ديربان، عام ٢٠٠١

- التشجيع على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مراعاة للأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة الفنزويلية لتعزيز وضمان حقوق الشعوب الأصلية
- تعزيز الإجراءات المتعلقة بالحق في الملكية الفردية والجماعية، وتنظيم حيازة الأراضي في المناطق الريفية والحضرية
- تحديث بيانات التعداد السكاني للمجتمعات والشعوب الأصلية، والمنحدرة من أصول أفريقية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية المعنية في هذه العملية لتعزيز السياسات العامة لمصلحة هذه الفئات السكانية
- النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وتعميم هذه الحقوق وتوعية المجتمع بشأنها عن طريق دعم استخدام طريقة بريل على أوسع نطاق لضمان حقهم في الحصول على المعلومات
- تعزيز سياسات الهجرة مع التركيز على حقوق الإنسان
- إنشاء منبر تحت اسم "النظام الوطني لمؤشرات حقوق الإنسان"، باعتباره الآلية المثلى لرصد التقدم المحرز في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، والوقوف على التحديات الماثلة. وفي هذا الصدد، ستؤخذ في الحسبان المساعدة القيّمة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- تعميق ومواصلة تنفيذ مختلف برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، الرامية إلى توفير التدريب الشامل للإنسان، بالتعويل على التبادل المثمر للخبرات مع الدول الأخرى والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
- تعزيز حماية حقوق الإنسان داخل نظام السجون في فنزويلا عن طريق تنظيم أيام مخصصة لإضفاء الطابع الإنساني على جميع مراكز السجون بالبلاد، سعياً إلى تلبية احتياجات السجناء في مجالات الصحة، والمشورة القانونية، والقضاء على تأخر الإجراءات، ومراجعة السجلات ورصدها، وزيادة المساحة لكفالة التعايش بين السجناء في جو من الكرامة

- القيام، قبل حلول نهاية عام ٢٠١٢، بإيداع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، فمن شأن هذا الإجراء أن يكمل التشريعات الجديدة السارية بشأن الاهتمام باحتياجات هذه الفئة الخاصة في المجتمع وتبليتها
- تيسير وصول الجمهور إلى نظام إقامة العدل وتعزيز سبل الاستفادة منه، ليس من حيث الجانب الإجرائي البحت فحسب، بل وباعتباره أساساً لانتهاج سياسة الشمول الضرورية، الموجهة نحو بلورة وترسيخ كفاءات جديدة ذات طابع اجتماعي، تتخذ من سرعة الإنجاز مبدأً لكسر حلقة الركود إلى الإجراءات الكتابية، التي يحكمها الإفراط في الشكليات لدرجة تجريد النظام من كل صفة إنسانية. وهكذا، تضمن الدولة الفترولية حق جميع الأشخاص في الوصول إلى الهيئات القضائية لإعمال حقوقهم وصون مصالحهم، بما في ذلك الحقوق والمصالح الجماعية أو المشتركة، وحمايتهم على نحو فعال وبالجحان. وسعى إلى ضمان هذا الحق بشكل فعلي، ستواصل السلطة القضائية تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة والتقييم والتدريب، التي مكنتها حتى الآن من تخريج ١٩١٠ قضاة، أي ما يعادل نسبياً ٦,٦ قضاة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان
- تكثيف الجهود لإصلاح أجهزة الشرطة ومكافحة انعدام الأمن والاتجار غير المشروع بالأسلحة والبيع غير المشروع للمخدرات، ضمن إطار مفهوم بسط الأمن لصالح المواطنين باعتباره حقاً من حقوق الإنسان، مما يؤكد من جديد احترام السلامة البدنية والحياة. وفي هذا الصدد، من المتوقع مواصلة إحراز النجاح في تنفيذ الخطة الشاملة للوقاية وأمن المواطنين، التي أتاحت إنجاز الخطط والبرامج التالية: '١' إنشاء نظام وطني للوقاية؛ '٢' وإنشاء نظام الشرطة المتكامل؛ '٣' وإنشاء جهاز الشرطة الوطنية البوليفارية، الذي يتوخى تعزيز المبادئ الدستورية وحقوق الإنسان وفقاً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ '٤' وإجراء تحولات على صعيد شرطة الولايات والبلديات؛ '٥' والتوحيد التدريجي للنظام الجنائي الاقمامي القائم على الضمانات وغير ذلك من الإصلاحات التشريعية '٦' ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ '٧' وخطة إضفاء الطابع الإنساني على نظام السجون. ومع تنفيذ هذه الخطة الشاملة للوقاية وأمن المواطنين، تخرج من الجامعة الوطنية التحريبية لشؤون الأمن ما عدده ٤٢٢٢ ضابطاً، انضموا بنجاح إلى صفوف جهاز الشرطة الوطنية البوليفارية، مما أتاح تحقيق معدل تدريب الشرطة حسب المعايير الدولية "٣,٦ ضباط شرطة لكل ١٠٠٠٠ من السكان"

- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حرية التعبير والرأي، وفقا للالتزامات المنوطة بها. بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية، مع زيادة إنشاء الهيئات التوجيهية والتنظيمية في هذا المجال، واعتماد قوانين في مجال بث الرسائل وتلقيها ترسي المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق مقدمي خدمات الإذاعة والتلفزيون، ومقدمي خدمات الوسائط الإلكترونية، والمعلنين، والمنتجين الوطنيين المستقلين، ومستعملي هذه الخدمات، بما يعزز التوازن الديمقراطي بين ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق ومصالح، سعيا إلى النهوض بالعدالة الاجتماعية والمساهمة في بناء المواطنة والديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة
- مواصلة تعزيز الآليات المعنية بمشاركة المواطنين في الشؤون العامة والحق في التصويت، مما أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في الممارسة الانتخابية، بدءا من مفهوم الاقتراع العام باعتباره حقا، وصولا إلى تكريس أشكال جديدة من المشاركة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومنذ بدء نفاذ دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، شهد المجتمع الفنزويلي تطورا مطّردا في ممارسة الحقوق السياسية، مبعثه مشاركة الشعب النشطة، التي تتجاوز بكثير مجرد تبوأ المناصب العامة عبر الانتخاب لتتجسّد في تنفيذ إجراءات سياسية مبتكرة، من قبيل الاستفتاء، والتماس مشورة الشعب، وسحب الولاية، والمبادرة التشريعية على صعيدي الدستور والبرلمان، والمجالس المفتوحة وجمعيات المواطنين، التي تعدّ قراراتها ملزمة، والتي تسهم، جنبا إلى جنب مع الانتخابات لشغل مناصب عامة، في تعزيز ضمان مشاركة الشعب بشكل فعلي في ممارسة سيادته
- إنشاء السلطة الانتخابية، المنصوص عليها في دستور عام ١٩٩٩، لإعطاء الأولوية لمبدأ الديمقراطية في فنزويلا القائم على المشاركة والريادة، وقد عُهد بممارسة هذه السلطة إلى المجلس الانتخابي الوطني، وهي تعمل على تفعيل نموذج انتخابي جديد، يقوم على اعتبار الاقتراع العام حقا، مع بلورة أشكال جديدة من المشاركة تتجاوز بكثير سيناريو الانتخابات البسيط. وفي هذا الصدد، ينبغي تسليط الضوء على مشاركة الشعب الفنزويلي في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٠ في ١٥ عملية انتخابية، مما يدل على التوق إلى الديمقراطية وإعادة تأكيد السيادة وتقرير المصير عن طريق الاقتراع العام الحر، والمباشر، والسري. فهذه العمليات الانتخابية دليل واضح على التعددية والممارسة الكاملة للحريات السياسية التي يتمتع بها الفنزويليون، وذلك بصورة غير معهودة على امتداد تاريخ الجمهورية.